E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/61
29 January 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تحرض عليه

دراسة أعدها دودو دين المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بغية تضمينها أحدث ما استجد من معلومات.

(A) GE.04-10618 030304 040304

الموجز

تُقـــدم هذه الدراسة عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤١/٢٠٠٣ (الفقرة ١١) الذي طلبت فيه اللجنة من المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تحديث وتوسيع الدراســـة المـــتعلقة بمسألة البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تحرض عليه (A/CONF.189/PC.2/21 وCorr.1 وCorr.2) وتقديمها إلى اللجنة في دورتها الستين.

وتعرّف الدراسة "البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تحرض عليه" بأنها جميع الأيديولوجيات أو الخطابـــات أو الـــبرامج أو الاستراتيجيات السياسية التي تدعو إلى التمييز العنصري أو الكراهية العنصرية وكره الأجانب بغرض كسب سلطة سياسية وتهميش مجموعات معينة في بلد ما.

وتمضـــي الدراســـة في استعراض الأحزاب السياسية أو غيرها من المنظمات التي تروج العنصرية والتمييز العنصري وكـــره الأجانـــب وما يتصل بذلك من تعصب على الصعيد العالمي. كما تسلط الضوء على المد المتصاعد من العنصرية وكـــره الأجانـــب وما يتصل بذلك من تعصب في أوروبا ردا على تزايد الهجرة. وتقف الدراسة أيضا على حالات في الولايـــات المـــتحدة أججـــت فيها رواسب تاريخية إلى جانب أحداث معاصرة، كهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، مشاعر البغضاء حيال المسلمين والعرب. كما تتضمن تحليلا للآثار المستمرة التي خلفتها عوامل تاريخية تسببت في زرع الأحقاد العرقية والعنصرية في أمريكا الجنوبية. وتعرض الدراسة أيضا إلى آسيا، التي تشهد ظاهرة معاداة المهاجرين إضافة إلى توترات دينية بين المسيحيين والمسلمين والهندوس والبوذيين. زد على ذلك ما يولده الصراع في الشرق الأوسط مـــن كراهـــية عرقية وعنصرية. وأخيرا، تبين الدراسة أن أفريقيا ليست بمأمن من التوترات العنصرية والعرقية التي تغذيها الأوساط السياسية.

ويلاحـــظ المقـــرر الخاص في توصياته أن السعي إلى إيجاد حلول دائمة للمسائل التي يثيرها استمرار أو حتى عودة العنصـــرية والاعـــتداد بالعرق وكرهُ الأجانب يتطلب اعتماد استراتيجيات متعددة على الصعد الوطنية والإقليمية وعلى الصعيد العالمي.

فعـــلى الصعيد الوطني، يتعين على صانعي السياسات وقادة الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني تنمية الوعي بفوائـــد التصدي للمشاكل وبما قد يشكله تجاهلها من أخطار جسيمة على المجتمع. أما على الصعيد الدولي، فيجب على الحكومـــات أن تـــدرك أنه ما عاد بإمكان الدول والجماعات، كما في الماضي، أن تمارس الكراهية والتمييز والعنف بلا حســـيب ولا رقيب، بما يودي بأرواح فئات واسعة من الناس، فقد أتاحت العولمة من خلال التكنولوجيا وأسلحة الدمار الشـــمال ووســـائل النقل لمجموعات صغيرة ممن في صدورهم غل القدرة على جلب الويلات. ومن ثم لا يغدو التصدي لأفكـــار الكراهـــية والدعايـــة المغرضة وإيديولوجياتها وقواها الخيار الأخلاقي الصائب فحسب، بل فعلا متبصرا لخدمة المصلحة الذاتية فيه خلاص الدول والعالم بأسره.

ولذلك تتناول الدراسة باقتضاب عدة تدابير يمكن اعتمادها بغية إيجاد الحلول المناسبة، من بينها: (أ) وضع مبادئ ومعايير عالمية تتعلق بالسلوك؛ و(ب) تغيير المفاهيم واعتماد الاتفاقيات الدولية على الصعيد العالمي؛ و(ج) تصميم طرائق وتدابير للتنفيذ والرصد؛ و(د) الاعتراف بأن حقائق العنصرية والاعتداد بالعرق وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أوجه التعصـــب حاليا عوامل خطيرة تتهدد السلم والأمن والنماء البشري؛ و(هـ) إنشاء مؤسسات وإجراءات للرصد والإبلاغ والتوثيق ومعالجة المعلومات؛ و(و) صياغة استراتيجية فكرية وأخلاقية لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ و(ز) التشجيع على التيقظ الديمقراطي إزاء تطبيع خطط اليمين المتطرف العنصرية والمعادية للأجانب.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٤
أولاً - السياقات والخصائص الإقليمية	٤ -٧٣	٤
ألف- أوروبا	٤ -٣٥	٤
باء - آسيا	٣٦-٤٠	١١
جيم- أفريقيا	٤١-٤٧	١٢
دال - أمريكا الجنوبية	٤٨-٥٤	١٤
هاء- الشرق الأوسط.....	٥٥-٥٧	١٥
واو- أمريكا الشمالية	٥٨-٧٣	١٦
ثانياً - التوصيات	٧٤-٧٨	١٩
ألف- الاعتراف والوعي	٧٤	١٩
باء - إنشـــاء مؤسسات واعتماد إجراءات للرصد والإبلاغ والتوثيق ومعالجة المعلومات.....	٧٥-٧٦	١٩
جيم- وضع استراتيجية فكرية وأخلاقية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب	٧٧	٢٠
دال- تشـــجيع التيقظ السياسي الديمقراطي إزاء تطبيع خطة اليمين المتطرف القائمة على العنصرية وكره الأجانب	٧٨	٢٠

مقدمـــة

١- تُقدم هذه الدراسة عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٣/٤١ (الفقرة ١١) الذي طلبت فيه اللجنة من المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تحديث وتوسيع الدراســة المــتعلقة بمسألة البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تحرض عليه (A/CONF.189/PC.2/21 وCorr.1 وCorr.2) وتقديمها إلى اللجنة في دورتها الستين.

٢- ويــتعين قراءة الدراسة والنظر فيها في سياق تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد أعربت الأسرة الدولية، في هذا الإعلان، عن قلقها لأنه "علاوة على أن العنصرية ما برحت تتزايد، فإن الأشكال والمظاهر المعاصرة للعنصرية وكره الأجانــب تسعى جاهدة إلى استعادة الاعتراف بها سياسيا وأخلاقيا بل وقانونيا أيضا بكثير من الطرق، بما في ذلك برامج بعــض الأحزاب والمنظمات السياسية، وإلى العمل، عن طريق تكنولوجيات الاتصال الحديثة، على نشر الأفكار القائمة على مفهوم التفوق العرقي" (الفقرة ٢٧ من الإعلان). وأكدت الأسرة الدولية فضلا عن ذلك "الدور الرئيسي الذي يمكن وينــبغي أن يؤديــه الزعماء السياسيون والأحزاب السياسية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصــل بذلك من تعصب"، وشجعت "الأحزاب السياسية على اتخاذ خطوات ملموسة في سبيل تعزيز التضامن والتسامح والاحترام" (الفقرة ٨٣ من الإعلان).

٣- ويــتألف الــتقرير مــن جزأين رئيسيين مسبوقين بمقدمة. وتمهد المقدمة للدراسة في سياق متابعة المؤتمر العالمي لمكافحــة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويرمي الجزء الأول إلى تقصي مظاهر العنصــرية والاعتداد بالعرق وكره الأجانب في أفريقيا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا بغرض توسيع نطاق الدراسة. بينما يُقدم الجزء الثاني توصيات منبثقة عن الدروس المستخلصة من الجزء السابق.

أولاً - السياقات والخصائص الإقليمية

ألف - أوروبا

٤- عاشــت في أوروبا على غرار القارات الأخرى فئات من الأجناس والأعراق والهويات على مر القرون. غير أن بــناء فكرة "الغريب الجانح" من العصور الإغريقية الرومانية القديمة إلى القرون الوسطى المسيحية مهد لظهور العنصرية في الغرب.

٥- وبدأت نشأة نظريات الأجناس، الدينية منها والعلمانية، انطلاقا من مؤسسات تعليمية وعلى يد بعض المفكرين الذين سعوا إلى تبرير أنظمة القمع والاستغلال والتهميش. وقد صيغت تفسيرات الفوارق بين الأجناس والأعراق، التي لم تكن حتى ذاك الوقت ترمي أساسا إلى الاستقطاب ولا إلى الاستبعاد، بعبارات فظة ومشحونة بالكراهية.

٦- وشهدت أوائل القرن الثامن عشر بداية انتشار فكرة أن البشرية عبارة عن أجناس عدة منفصلة وراثياً. فقد عمد كبار رجال الدين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى تعديل رواية التوراة عن لعنة بني كنعان وتصوير "أسطورة حام على أنها أصل الانحطاط الجماعي وترويجها عرفاً على أنها حكمة الله في أن يكون الرق جزاء أجيال من السود الأفارقة". ومــن عجــب الأقدار أن "التأويل العنصري لأسطورة حام لم يكن قائما أو اتسم بالتضارب قبل القرنين السادس عشر

والسابع عشر"[1]. أما في الأوساط العلمانية فقد سعت النظريات العرقية التي زعمت بناء استنتاجاتها على أدلة موضوعية إلى نـــزع كـــل أثر للإنسانية والرحمة والتعايش من قرون من المعتقدات الضاربة في القدم. وأتى البعض من رواد العلوم المشـــاهير مـــثل بوفـــون في فرنسا ووايت في إنكلترا بحجج علمية تؤيد فكرة تراتب الأجناس. حتى أن جل الدراسات "العلمـــية" بشأن تنوع الأجناس التي أجريت في القرن الثامن عشر عاضدت النظريات والخطابات القائلة بتراتب الأجناس البشرية.

٧- وهكذا، فقد احتلت مسألة الأجناس مكانة بارزة في نظريات التنظيم الاجتماعي السياسي وممارساته، ولم يقتصر ذلـــك عـــلى المجموعـــات السياسية الهامشية بل عُرف أيضا في أوساط محترمة. وفي الدراسات الأنثروبولوجية ونظريات الداروينية الاجتماعية وعلم تحسين النسل وما إلى ذلك من الاختصاصات في حقل العلوم، أعطي علم الأجناس أهمية بالغة وحُرف عن مقصده بغية إنشاء بنى اجتماعية قائمة على التفريق والاستقطاب والاستبعاد. والتاريخ حافل بما يعجز الكلم عن وصفه من أهوال أنزلها أفراد قوم بأفراد قوم آخرين لا لشيء سوى لاختلافات خلقية ظاهرة. غير أن هذه الاختلافات ليست السبب الوحيد بالتأكيد وراء وحشية الإنسان تجاه أخيه الإنسان. إذ شكلت الاختلافات الدينية واللغوية والسياسية أيضا حافزا ومبررا لاضطهاد لا بل محق مجموعات عرقية برمتها لاختلاف سماتها الخلقية ومن ثم اعتبارها من عرق مغاير.

٨- وفي الســـياق الإقليمي لغرب أوروبا، ينبغي تحليل أيديولوجيا الكراهية والدعاية المتصلة بها وتشكيل المجموعات الداعية إليها في ضوء التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي شهدتها المنطقة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. ويعزى انتعاش الحـــركات المعـــتدة بالتفوق العنصري وكره الأجانب في جزء منه إلى تسييس تدفق جموع المهاجرين إلى مختلف الدول. وســـاهمت الحـــركات السياســـية المتطرفة في عودة الجماعات العنصرية والمعادية للأجانب إلى الواجهة. ولا تراعي هذه الجماعات في تصديها لتوافد المهاجرين واللاجئين على أوروبا أن ذلك ناجم عن ترابط وتشـــابك بين عمليات استعمار البلدان في الماضي وعولمة الاقتصاد العالمي وإعادة تنظيمه، فضلا عـــن الفقر والحروب.

١- المســـائل المعاصـــرة المتعلقة بالعنصرية وكره الأجانب والبرامج السياسية المتطرفة

٩- يكشـــف العـــرض الخاطف لصيرورة الظروف التاريخية في أوروبا، الوارد أعلاه، عن مرور فترات استتب فيها الســـلم والانسجام نسبيا، أعقبتها حقب تفشت فيها العنصرية وساد كره الأجانب والعنف الاجتماعي السياسي. وتشير دراســـات متعددة إلى ما أدته الأفكار والأيديولوجيات والنظريات والبرامج القائمة على الكره والاستقطاب والعنف من دور بارز في نشوب صراعات بين الجماعات المحلية وفي الحروب الإقليمية والدولية.

١٠- بـــيد أن العـــامل المتغير الأساسي الذي يحكم شدة ومجرى هذه الأوضاع يكمن في قوة تأثير الأفكار والبرامج الداعـــية إلى العـــدوان والإبادة والتغريب. وكما أشار إليه أحد مراقبي الحروب الطاحنة التي اجتاحت بلدان يوغوسلافيا السابقة لم تنشأ الصراعات من عدم بل كانت هنالك طائفة شتى من الأسباب الشرعية ومع ذلك كان لا بد من استيقاظ قـــوى الشر لتضرم نار الفتنة بين الطوائف. وكانت المذاهب المتطرفة والتأويلات الدينية قبل الثورة الصناعية وراء مذابح الـــيهود والحروب الصليبية وخطط العنف. أما أيديولوجيات العنصرية وكره الأجانب والتفوق العرقي في أعقاب الثورة الصناعية فكانت وراء الحروب وأعمال الإبادة داخل حدود الدول القومية وخارجها[2]. وينجح نشطاء الحركات المعادية للأجانب وأصحاب الأيديولوجيات القائمة على العرق وتجار السياسية العنصريون لأنهم يستميحون المجتمع رخصة تشييد

صـــروح الكـــره والإقصـــاء، وهندســـة المنظمات السياسية الرامية إلى الاستقطاب، ونشر المذاهب القائمة على فكرة الاختلافات التي لا سبيل إلى التوفيق بينها.

١١- وتســـتخدم الأجناس والأعراق والأديان والهويات كمواد خام لصناعة منتجات الدمار المستخدمة في الصراعات والنزاعـــات الاجتماعية والعنف الطائفي[٣]. وعلى سبيل المثال، قيل إن حروب البلقان هي وليدة "انتعاش الأحقاد القديمة جـــراء الـــتغلغل الديمقراطي الذي تلا الشيوعية". غير أن هذا التأويل معتور إذ إنه أغفل دور الأيديولوجيين الرئيسي في التلاعـــب بالخطـــاب السياسي لإذكاء القومية العرقية بغية تمكين قواعد نفوذهم. وبالمثل، قيل إن عودة الأحزاب اليمينية المـــتطرفة في أوروبـــا الغربية إنما هي نتاج الأزمة الاقتصادية أو تدفق المهاجرين غير الغربيين السريع إلى مجتمعات أوروبا الغربية المتجانسة حتى ذلك الوقت. لكن الوقائع تبين أن المشكلة لا تتلخص في "ظاهرة أحادية السبب". ولا شك في أن "الأزمـــات الاقتصادية وتدفق أفواج المهاجرين عوامل حافزة من شأنها أن تبلور النزعات اليمينية المتطرفة في خضم سباق الأحزاب، إذا تمكن الزعماء السياسيون من طمر شعارات معادية للأجانب في خطاب يميني متسلط أشمل يجدون لـــه آذانا صاغية"[٤].

١٢- ولا بـــد مـــن فهـــم أسس التحول الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إذا ما أردنا إيجاد الحلول الدائمـــة. غير أن الربط الثنائي بين التحولات الاقتصادية أو التغيرات الديمغرافية يستبعد العامل الرئيسي المتمثل في الإرادة البشـــرية، أو بعـــبارة أخرى، دور الأفراد والجماعات والأحزاب السياسية في التعامل مع الأحداث أو تكييف المسائل أو توجـــيه العمل الجماعي صوب أهداف بناءة وسلمية أو نحو غايات هدامة. وقد كان للتحولات العالمية التي أعادت تنظيم العمالـــة والاستثمار والبنى الديمغرافية تأثير أكيد على شعور الأفراد والجماعات بالأمن قلباً وعقلاً. ومن المؤكد أيضا أن هذه الظروف تتيح لتجار السياسة أرضاً خصبة.

١٣- ومـــن ثم فإن السؤال يكمن في ما إذا كانت هذه الظروف تؤدي حتما إلى العنف والصراع أم أنها تنطوي على تحديـــات مـــن أجل إعادة بناء المجتمعات ومعالجة مسائل العدالة والانسجام والاستقرار. وفي نهاية المطاف، تتحدد نتيجة الســـباق باقتـــناع أصحاب المثل المتنافسة وإصرارهم وتنظيمهم. وفي عالم يتسم بالاعتماد المتبادل وتنقل السكان ويشهد تحولات جذرية، كثيرا ما كانت الغلبة لقوى الانقسام والكره والاستقطاب. ويبقى رفض واقع التعددية الثقافية والعرقية والدينية وإنكاره ومقاومته في النهاية عاملا أساسيا في تجدد ظاهرة العنصرية وكره الأجانب في مجتمعات دأبت منذ القدم على الاعتداد بهوية قائمة على العرق في علاقاتها مع غيرها من الشعوب. إنه لعالم آخذ في التكامل تقاربت أرجاؤه بفعل تقـــدم التكنولوجيا والنقل والنظم الاقتصادية الجديدة، غير أنه "يصارع تيارا أصوليا قائما على التقسيم وادعاء العفاف في الديـــن أو النزاهة في السياسة". ولا يعزى السقوط في حضيض السياسة المتطرفة و"القومية العرقية" و"هوية الانعزال" إلى التحولات البنيوية بقدر ما يعزى إلى وضع صح فيه قول "فتر العزم في نفوس الكرام واتّقد الضيم في نفوس اللئام[٥].

١٤- ويمكـــن فهـــم المسائل المعاصرة ذات الصلة بالعنصرية وكره الأجانب والبرامج السياسية المتطرفة كما ينبغي في ســـياق دورهـــا في الـــتحولات المؤسســـية التي تشهدها القارة والعالم ككل، فضلا عن تأثيرها في الأفكار والنظريات والأيديولوجـــيات الـــتي تصـــوغها جهات فاعلة في المجتمع. وقد يكون استعراض مبادرات الأحزاب السياسية المتطرفة وديناميـــاتها وتفاعلاتها مفيدا لفهم العنصر الرئيسي في نشأة وتطور العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في حقبة ما بعد الحرب الباردة وحاليا بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢- عودة السياسات المتطرفة والقومية العرقية وكره الأجانب

١٥- تشير دراسات كثيرة إلى أن "العنصرية والاعتداد بالعرق ومعاداة السامية وكره الأجانب نزعات آخذة في التصاعد في أوروبا، بدأت تعود بالضير على حقوق الإنسان لدى المهاجرين واللاجئين وغير ذلك من الأقليات غير الأوروبية في معظمها، كما بدأت تؤثر سلبا على الهياكل الديمقراطية في الدول القومية الأوروبية". ونعت بعض الباحثين مثل جيفري كول الظاهرة بأنها "العنصرية الجديدة في أوروبا"[٦]. بينما يلاحظ آنوب شاه أن "أوروبا تشهد، في قرن الحرب الشاملة ومطلع الألفية الجديدة، عودة كره الأجانب والحقد العنصري بشكل مريع"[٧]. وإضافة إلى ذلك، يرى نيل ماك ماستر أن "العنصرية الممارسة ضد السود في الثلاثينات قد تحولت إلى أيديولوجيا جديدة معادية للمهاجرين تنطوي وتتستر على أحقاد قديمة، لا سيما معاداة السامية، لكنها تستفيد أيضا من دعم حكومات الغرب القائمة"[٨]. وتشير جوزيفين أوكلو من جهتها إلى أحد التعديلات التي أدخلت على معاهدة روما، وما فيه من تأكيد على "ما يشكله تصاعد كره الأجانب والتصريحات العنصرية والسلوك العنصري من خطر على استقرار الاتحاد"[٩].

١٦- وغداة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر يُعتقد أن تصاعد ظاهرتي العنصرية وكره الأجانب في بعض البلدان الأوروبية قد استفحل. فقد بدا من المشروع اعتماد آراء معادية للإسلام وللسامية بخصوص بعض المسائل، كما أشار إليه رئيس مركز الاتحاد لرصد العنصرية وكره الأجانب، بوب بوركيس. وأفاد تقريره عن تعرّض من "يبدو" أنهم مسلمون، ولا سيما النساء المتحجبات، إلى المزيد من المضايقة. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٢ ازداد في فرنسا عدد الحوادث المتصلة بمعاداة السامية. وتراوحت الهجمات من الرسوم الحائطية والمضايقة إلى تدنيس حرمة المقابر وتفجير القنابل الحارقة، وذلك راجع أساسا إلى احتدام التوتر في الشرق الأوسط. وأفادت مصادر صحفية أن الشرطة أبلغت عن وقوع نحو ٤٠٠ حادث من ٢٩ آذار/مارس إلى ١٧ نيسان/أبريل، كان أخطرها ما حدث في عطلة عيد الفصح. وعملت السلطات الفرنسية على تدعيم أمن المؤسسات اليهودية كما حققت في الهجمات وألقت القبض على بعض الأفراد. ونُسبت أغلب الحوادث إلى شبان مهمشين. غير أن تصريحات بعض السياسيين والمثقفين تكشف عن وجود قوي ومستمر لأشكال قديمة من معاداة السامية متأصلة في الثقافة الأوروبية. وعلاوة على ذلك، وقعت عدة حوادث استهدفت البعض من أعضاء الطائفة العربية/المسلمة الوافرة العدد، من بينها حوادث المضايقة والتخريب.

٣- أيديولوجيات الحقد وكره الأجانب ودعاتها

١٧- كما ذكر آنفاً فإن أعمال العنف والتمييز والاستبعاد التي أبلغ عن وقوعها في دول مختلفة لا تحدث عرضاً، فهي من تخطيط وتوجيه وتدبير أفراد ومجموعات سياسية متطرفة وحركات تستخدم شتى الوسائل التنظيمية. ويمكن قياس مدى انتشار الدعاية والمنظمات الداعية إلى العنصرية وكره الأجانب في أوروبا من خلال وصف موجز لعينات من الأوضاع الوطنية على النحو التالي.

١٨- تأتي الجبهة الوطنية التي يتزعمها جان ماري لبين، والتي فازت بنسبة ١٧ في المائة في الانتخابات عام ١٩٩٧، في صدارة المنظمات العنصرية والمعادية للأجانب في فرنسا. وآلى زعيم الحزب على نفسه أمام الملإ، وهو الذي بنى حملاته على برامج الكره والإقصاء، أن يقر أحقية أهل البلد والأوروبيين في تقلد الوظائف والحصول على مسكن، متعهدا بطرد جميع المهاجرين غير الشرعيين على الفور، وقطع دابر الهجرة عن طريق الزواج أو غيره من صلات القربى مع مهاجرين مستقرين في فرنسا وإلغاء الحصول تلقائيا على الجنسية الفرنسية. وقد استهدفت الدعاية وخطاب التعبئة بالأساس

الجماعـــات المتحدرة من شمال أفريقيا والأفارقة السود واليهود، لكنها نفثت سموم حقدها أيضا على سائر المهاجرين، بمن فيهم مواطنو أوروبا الشرقية والجنوبية[١٠].

١٩- وســـاد اعـــتقاد أن انقسام حزب الجبهة الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ومغادرة برونو ميغري لتشكيل الحركة الوطنية الجمهورية قد أضعف الحزب، لكن قوة الأفكـــار والدعايـــة التي تغلغلت في المجـــتمع لا تزال تهدد الأقليات والبلد برمته. وتُعتبر الحركة شديدة التطرف في برنامجها الحزبي وأشد ضراوة في تطلعاتها العنصـــرية. وتقـــوم مجموعات غير برلمانيـــة أخـــرى أيضـــاً (*Unité radicale* و *Union de defense des étudiants nationalistes* و *Oeuvre française*) باعتمـــاد وترويـــج برامـــج سياسية عنصرية ومعادية للسامية[١١]. والتفت حول الشبكات المحلية لبرامج الاستبعاد شبكات أوسع قائمة على الكراهية والعنف تنادي بالعصبية الإقليمية والعرقية والنزاعات الشـــعوبية أو السياسات العنصرية الطائفية وتستعيد إلى الأذهان معتقدات وثنية من عهد ما قبل المسيحية مبنية على نقاء العـــرق ونظـــريات عرقية أصولية قائمة على الدين كأساس للقوميات[١٢]. وقد تبدو حركات العنصرية وكره الأجانب المتصـــدعة، كل على حدة، بلا حول ولا قوة أو بلا تأثير يذكر على المجتمع برمته، غير أنها تشكل معا خطراً حقيقياً لا يقتصر على مجموعات المهاجرين الأضعف أو الأقليات المتوطنة، بل يتهدد أيضاً الديمقراطية والدولة والمنطقة والعالم بأسره. وتكمن أهمية تأثير الجبهة الوطنية في وزنها الانتخابي فضلاً عن قدرتها على تحديد برنامج العمل السياسي في فرنسا، خاصة في ما يتعلق بالهجرة وكره الإسلام.

٢٠- تواجـــه ألمانيا هي الأخرى معضلة كونها دولة ديمقراطية تكرس على غرار فرنسا حقوق الأقليات وقيم التسامح والإدمـــاج في مبادئها الرسمية وفي أحكامها القانونية. ومع ذلك، لا تزال الأحزاب المتطرفة والجماعات غير البرلمانية تلقي بظلها على المجتمع. وتتزعم المخطط العنصري في هذه الدولة الأحزاب القائمة على كره الأجانب ومعاداة السامية الثلاثة الرئيســـية، وهي اتحاد الشعب الألماني، وعلى رأسه الناشر المليونير الدكتور غيرهارت فراي، والحزب الديمقراطي الوطني الألماني، وحزب الجمهوريين. ولا تقتصر الأخطار التي تشكلها هذه الأحزاب على الأقليات والمجتمع على تضخم صفوفها المســـتمر، بل تكمن أيضا في استراتيجياتها الرامية إلى بث دعاية الحقد من خلال المنشورات والتجمعات ومواقع الإنترنت إضافة إلى أساليب الضغط القائمة على الترهيب والعنف.

٢١- وتستخدم هذه المجموعات، بغية ترويج مبادئها، تشكيلة واسعة من الأسلحة العنصرية، كالمسيرات والمظاهرات والموســـيقى والبـــيانات المذاعة على الإنترنت. ويتجلى تأثيرها بعيد المدى في إحصاءات عام ٢٠٠٠ التي بينت أن عدد جـــرائم اليمين المتطرف المبلغ عنها ارتفع إلى ١٥ ٩٥١ جريمة من مستوى ١٠ ٠٣٧ جريمة عام ١٩٩٩. ويتجلى جانب آخـــر من هذا الخطر في تقرير المكتب الجنائي الفدرالي الذي أشار إلى أن اليمين المتطرف الألماني يقيم علاقات في ما يزيد عن ٤٠ بلداً، مما يسهل نقل الأسلحة وإنتاجها وجلب الدعاية والمؤلفات من الخارج.

٢٢- تواجـــه المملكـــة المـــتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية كغيرها من البلدان الأوروبية تحديات العنصرية والاعـــتداد بالعـــرق وكـــره الأجانب. ويعد الحزب الوطني البريطاني المجموعة السياسية المتطرفة الأولى. وتشمل خططه واســـتراتيجياته الرامـــية إلى زرع الكراهية وإلى الدعاية تنظيم المهرجانات والمشاركة في الانتخابات وتوزيع المنشورات وحشـــد التجمعات واستعمال الإنترنت والتسلل إلى جمعيات الشباب والجماعات المحلية. وتستهدف حملته القائمة على العـــنف والترهيـــب الأقليات والمهاجرين الجدد. وقد نظم على سبيل المثال مظاهرات ضد "اللاجئين وملتمسي اللجوء

القادمين من يوغوسلافيا السابقة، خاصة في بعض بلدات الموانئ الواقعة على الساحل الجنوبي، حيث تمكن الحزب من استمالة بعض السكان المحليين إلى صفوفه"[١٣].

٢٣- وبالفعل، يفيد التقرير عن "حالة المسلمين في المملكة المتحدة" الصادر عن برنامج رصد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن الحزب قد صب جام "عنصريته في خطاب معاد للمسلمين بوجه التحديد" واستغل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتصعيد حقده المعلن من خلال شن هجمات أعنف. وتمثلت واحدة من طرق الاستجابة التي توختها الحكومة مؤخراً في إتاحة سبل انتصاف قانونية لحماية المسلمين تحديداً من "الجرائم المدفوعة دينياً"، الأمر الذي يعبر عن بعض الإرادة السياسية الحذرة في مجابهة تحديات موجة التعصب والكراهية التي اجتاحت البلد مؤخراً.

٢٤- وينفذ خطة العنصرية وكره الأجانب الواسعة النطاق مجموعات غير برلمانية مثل كومبت - ١٨، التي لها صلات مع رابطة أنصار الدفاع عن ألستر (Loyalist Ulster Defence Association)؛ وجماعة الدم والشرف (Blood and Honour) التي تربطها علاقات وطيدة مع عصابات الرؤوس الحليقة؛ وجماعة الموقف الثالث الدولية (International Third Position) التي تدعم القضايا اليمينية الدينية التقليدية؛ والفصائل الثورية الوطنية (National Revolutionary Faction) التي تؤيد فكرة هيكل خلوي بلا زعامة يكرس تفوق الجنس الأبيض، إلى جانب عدة مجموعات صغيرة أخرى ذات نزعة قومية متطرفة تعتقد بتفوق الجنس الأبيض[١٤].

٢٥- ومما يثير الجزع أن هذه الحركات المتطرفة، شأنها شأن مثيلاتها في الدول الأخرى المتطرق إليها آنفا، لا تقوم بحشد فئات واسعة من المجتمع فحسب، بل تنشئ أيضا شبكات قائمة على الدعاية والعنف خارج الحدود الوطنية، في أوروبا القارية وأوروبا الشرقية والوسطى وأستراليا والأمريكتين والشرق الأوسط[١٥]. ومما يزيد المشكلة تعقيدا أن المجموعات والحركات السياسية المتطرفة في جميع أنحاء العالم تصبو إلى تحقيق أهداف واسعة النطاق ومتناقضة في ذات الحين.

٢٦- شدت النمسا إليها أنظار العالم عندما فاز حزب الحرية اليميني المتطرف بالانتخابات ليصبح ثاني حزب في البلد عام ١٩٩٩. وأثار الحزب، الذي يتزعمه يورغ هايدر، قلقاً بالغاً وقدراً من الاستهجان في أوروبا، نظراً لما تبناه علنا من برامج سياسية قائمة على العنصرية وكره الأجانب ومعاداة السامية. واعتبر الاتحاد الأوروبي هذا الحزب "حزبا شعبيا يمينيا يحمل في طياته بعض العناصر الراديكالية" ويعتمد "خطاباً متطرفاً". واستندت حملة هايدر إلى برنامج عنصري ومعاد للأجانب وعد فيه "بوقف التغلغل الأجنبي" و"وضع حد لإساءة استعمال حق اللجوء". وأقر آخرون من أعضاء الحزب بوجود صلات حميمة بين حزب الحرية هذا والاشتراكية القومية[١٦]. وفي الواقع، باتت النمسا، نتيجة لما حققه حزب الحرية من نجاح، بمثابة ملتقى تجتمع في رحابه الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة في أوروبا لتخطط لحملة منسقة على الصعيد الأوروبي. والعبرة التي يتعين استخلاصها من تجربة النمسا هي قدرة الأحزاب العنصرية واليمينية المتطرفة على تشكيل التحالفات السياسية، خاصة مع أحزاب اليمين التي عادة ما تكون ديمقراطية، مما يضفي الشرعية على برامجها وممارساتها العنصرية والمعادية للأجانب.

٢٧- تميز تاريخ الدانمرك الحديث بالتسامح الثقافي الذي تجسد في دفاعها عن الطائفة اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية. وتعتمد الدانمرك واحداً من أرحب القوانين في مجال اللجوء ومع ذلك فهي ليست منيعة لتيارات العنصرية وكره الأجانب العالمية. ومن أبرز مظاهر زيادة الكراهية والتعصب حصول حزب الشعب الدانمركي على نسبة ٧,٤ من

الأصـــوات في الانـــتخابات الوطنية و١٣ مقعداً في البرلمان[١٧]. وقد لوحظ أيضا كسب حزب التقدم مزيدا من السلطة السياسية.

٢٨- ويـــبين فـــوز الحزب المعادي للمهاجرين بنسبة ١٢ في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشـــرين الـــثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قدرة هذا الحزب المتزايدة على نشر خطاباته العنصرية والمعادية للأجانب. وتمثلت إحدى الدعـــائم الرئيســـية لـــبرنامجه السياسي في شعارات معادية للمهاجرين وللمسلمين من بينها صورة لفتاة صغيرة شقراء، مصحوبة بشعار:"عندما تتقاعد سيكون في الدانمرك أغلبية مسلمة"[١٨]. ويمكن تقدير فعالية الدعاية لا من خلال ما حققه حـــزب الشـــعب الدانمـــركي من زيادة في نسب المكاسب السياسية فحسب بل أيضاً من خلال تسرب الأفكار المعادية للأجانـــب إلى الخطابات السائدة عموماً. وأشار باشي قريشي رئيس الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية إلى أن "من لا يحمل سمات الدانمركيين ينظر إليه كجزء شاذ عن المجتمع الدانمركي. فقد تسربت النزعات السياسية القائمة على الكره إلى صلب الجهاز السياسي الدانمركي وتجلت أساساً في شعور معاد للمسلمين"[١٩].

٢٩- وكما هو الحال في العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، يستغل السياسيون شعور القلق والخوف بحجة أن ثقافة الـــبلد المتجانسة العريقة مهددة بتدفق أناس من جنسيات مختلفة[٢٠]. ويبدو مع ذلك أن الوعي بالتغيرات التي طرأت على الصـــعيدين العـــالمي والوطني ما زال متخلفاً عن الوقائع. وكان لتنقيح القوانين الخاصة بالهجرة من التأثير ما جعل عدد ملتمسي اللجوء ينخفض انخفاضاً حاداً خـــلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٢. فقد تراجعت معدلات القبول من ٥٠-٦٠ في المائة إلى ٣١ في المائة[٢١].

٣٠- اعـــتادت هولـــندا أيضا على أن تكون دولة مستقبلة للمهاجرين. ويتجلى ذلك في ما بينه استطلاع رأي أجراه المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكره الأجانب في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٣ من أن ٦٤ في المائة من مواطني الاتحاد الأوروبي يؤيدون فكرة المجتمع المتعدد الثقافات، بينما بلغت هذه النسبة ٧٤ في المائة في هولندا[٢٢]. غير أن تقاليد التسامح والتفتح هذه أصبحت مهددة بالخطابات التي أعقبت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

٣١- وتعـــد الأحزاب اليمينية المتطرفـــة الأكثـــر تحريضـــاً على البغضاء وكره الأجانب حزب الوسط الديمقراطي (Centrumdemcraten) والحـــزب الوطني الجديد (Nieuwe Nationale Partij) والتكتل الهولندي (Nederlands Blok) وزمرة من المجموعات غير البرلمانية. وتشمل أساليب الحوار العنصري والمعادي للأجانب التي تنتهجها هذه الأحزاب شبكة الإنترنـــت وتوزيـــع المنشـــورات وتنظيم التجمعات الانتخابية والتظاهرات العامة. ومنذ عام ٢٠٠٢ ازداد عدد المواقع العنصـــرية والمعادية للسامية وللأجانب على شبكة الإنترنت. وشهدت عدة مدن ظواهر العنف والكتابات على الجدران والـــتهديدات التي استهدفت الأقليات والمهاجرين. وحضر اجتماعات الفصائل اليمينية المتطرفة مشاركون من جميع أنحاء أوروبـــا، وتـــولى نشـــطاء مـــن بلجيكا وألمانيا[٢٣]، بدعم من عناصر محلية، تنظيم مظاهرات، بما في ذلك تخليد ذكرى شخصيات نازية مثل رودولف هيس.

٣٢- قُدمت الأمثلة السابقة المستقاة من بلدان مختلفة لبيان محاور وديناميات النقاشات الجارية في أوروبا أو في العالم. إلا أن سياســـات الحقد والعنصرية وكره الأجانب متفشية في العديد من بلدان أوروبا الغربية والوسطى والشرقية. وقائمة المجموعـــات السياســـية وشبه العسكرية المعروفة بالعنصرية وكره الأجانب طويلة ومتنوعة. ففي إيطاليا، تتضمن القائمة حـــزب التحالف الوطني، الذي يروج الخطاب التاريخي مستعيداً ذكرى الحقبة الفاشية، وكلا من رابطة الشمال والحركة

الاجتماعية، اللتين تعملان على نشر أيديولوجيات الفاشية والكراهية. وفي بلجيكا، تحظى الكتلة الفلمنكية اليمينية المتطرفة بنسبة ١٥ في المائة من الأصوات في المنطقة الفلمنكية وتقوم ببث أفكار معادية للأجانب. أما إسبانيا، فنالت حصتها من المشكلة من خلال الحزبين اليمينيين المتطرفين، إسبانيا - ٢٠٠٠ والديمقراطية الوطنية، اللذين يروجان خطابات شعبية ومعادية للأجانب تدعو إلى الحمائية الاقتصادية وإبعاد المهاجرين غير الشرعيين ورفض الهياكل الأوروبية والنزعات الاستقلالية الإقليمية رفضاً باتاً.

٣٣- أما سويسرا، التي تضم أكبر عدد من ملتمسي اللجوء بالنسبة لعدد السكان في زمرة البلدان المتقدمة والمعروفة بسخائها في ما يتعلق بتوفير المسكن والمأكل والتعليم للاجئين، فقد تعرضت سياستها للانتقاد في الخطاب الذي تبناه حزب الاتحاد الديمقراطي الفدرالي خلال انتخابات شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وآلت الانتخابات إلى كسب الاتحاد الديمقراطي مزيدا من السلطة في أعقاب حملة معادية للأجانب حظيت باهتمام إعلامي واسع. وتقوم الفصائل شبه العسكرية و" جماعات اليمين الجديد لأشباه المثقفين"، إلى جانب المجموعات اليمينية المتطرفة التي تروج الأفكار العنصرية، بالدعوة إلى اعتناق أفكار قائمة على كره الأجانب والاعتداد العرقي من خلال تنظيم محاضرات واجتماعات[٢٤]، ترمي إلى قلب سياسات التسامح والإدماج العامة القائمة.

٣٤- وبات الاتحاد الروسي مصدر قلق خاص، إذ تزايد عدد الحوادث وأعمال العنف التي تستهدف الأجانب، لا سيما الأفارقة والقوقازيين. وآلت مظاهر القدح اللفظي العنصري والعنف الجسدي السافرة التي تقدم عليها مجموعات منظمة إلى إشاعة جو من انعدام الأمن في الحياة اليومية لكثير من الأجانب. وفي عام ٢٠٠٢، ناشد دبلوماسيون من ٣٧ دولة أفريقية وزارة الخارجية توفير المزيد من الحماية لمواطنيهم. وتبين تقارير صحفية حديثة العهد أن وثائق مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان الروسية تفيد عن تفشي حالات المضايقة، التي كثيراً ما تحدث بتأييد أو دعم من الشرطة[٢٥].

٣٥- ويكمن أول التحديات بالنسبة إلى السلطات، تمشيا مع إعلان ديربان وبرنامج عمله، في صياغة خطة وطنية لمكافحة العنصرية واعتماد مؤسسات إنفاذ القانون وحفظ النظام بالأخص تدابير فعلية لقمع كل أعمال العنصرية والتمييز. إذ ينبغي منع الأحزاب السياسية والمجموعات القومية من الاستمرار في ترويج برامجها العنصرية والمعادية للأجانب.

باء - آسيا

٣٦- ارتبطت المسائل المعاصرة للعنصرية والاعتداد العرقي وكره الأجانب في آسيا، أرض الشعوب والثقافات والديانات والحضارات المتنوعة، بالمشاكل المتصلة بعملية بناء الدولة في زمن ما بعد الاستعمار. ففي الشمال الشرقي، تكمن التحديات التي يطرحها بلوغ درجات عالية من التنمية الاقتصادية في كيفية إنشاء مؤسسات اجتماعية سياسية مستدامة وقابلة لاستيعاب التحولات المتسارعة. أما في مناطق آسيا الوسطى والجنوبية الأقل نموا نسبيا، فتتجسد دوافع الوصم والعداء الضاربة في القدم على مستوى العرق والدين والثقافة والطبقة الاجتماعية، مستندة إلى أيديولوجيات الاستبعاد والكراهية والاعتداد بالعرق[٢٦].

٣٧- وما زالت العنصرية الكامنة في نظام الطبقية الاجتماعية تسهم في أعمال العنف والتفكيك الاجتماعي في الهند. إذ يستمر إقصاء ملايين الداليت ("المنبوذين") في ظل التراتب الاجتماعي المرتبط بنظام الطبقية السائد منذ ٣ ٠٠٠ عام[٢٧]. ورغم أن دستور الدولة المعتمد عام ١٩٥٠ قد نص على حظر التمييز وأدرج نظام الحصص في ميدان الوظائف الحكومية لصالح الملايين من المنبوذين سابقاً وأعضاء القبائل الأصلية، ما برح النظام يعاني من عيوب كثيرة[٢٨]. وحتى المكاسب الفعلية التي تحققها برامج العمل البناءة سرعان ما تأتي عليها حملات الانتهازية التي يقودها السياسيون[٢٩].

٣٨- وفي غير ذلك من أصقاع القارة الشاسعة يعاني من سياسيات الاستبعاد والاضطهاد عشرات الجماعات الأصلية، كالجبليين في الفلبين، وقبائل الكارين والشان في مرتفعات ميانمار، وجماعات الناغا والميزوس وغيرهم من سكان تريبورا وتخوم بنغلادش. ويتعرض للعنف القائم على أيديولوجيات الأجناس والأعراق والأديان مجموعات طائفية، منها المسيحية والمسلمة والهندوسية والبوذية، تُستهدف بسبب انتمائها الديني والعرقي[٣٠].

٣٩- وجلب الاستعمار البريطاني الهنود إلى ماليزيا للعمل في مزارع المطاط بينما كان الصينيون يمتهنون التجارة. وعندما استقل البلد، نشبت صراعات بين الصينيين، الذين نالوا حظاً وافراً من الثراء في مجال الأعمال، والملايو الذين استقروا في مقاطعات غلبت عليها الصبغة الزراعية. وتولدت عن تضارب المصالح الاقتصادية المقترنة بأيديولوجيات الاستبعاد التي دعت إليها المجموعات الأصولية ظروف ساعدت على ظهور حركات مناوئة للجماعات العرقية، قائمة على الحقد وكره الأجانب. وأدت ظروف مماثلة إلى نشأة مجتمع متعدد الأعراق والثقافات في إندونيسيا، بحيث مثل الصينيون والمسيحيون والهندوس على اختلاف جنسياتهم نسبة ١٠ في المائة من السكان عند الاستقلال. ويتجسد واقع الاستقطاب العرقي وحساسيته السياسية في أعمال العنف الجماعي التي تتفشى في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، كما يتجلى في التقتيل الجماعي الذي تعرض له الصينيون خلال عملية الانقلاب التي استهدفت الرئيس سوكارنو.

٤٠- أما في اليابان، فتعزى ظاهرتا التمييز وكره الأجانب إلى عاملين أساسيين، هما البنية الاجتماعية الداخلية وسجل حافل بالنزاعات مع غيره من بلدان القارة الآسيوية. ولا يزال العامل الأول، الذي ظل متأثراً إلى حد كبير بتبعات النظام الاجتماعي الإقطاعي والموغل في الطبقية، قائما على التمييز الفاحش ضد المجموعات والعشائر التي طالما تعرضت للتهميش مثل البوراكو. بينما يشكل العامل الثاني، علاوة على تأثير الصراعات الحديثة العهد وأيديولوجيا "الوئام واللحمة الوطنية"، منبعا لثقافة عريقة قائمة على العنصرية والتمييز ضد الجماعات الآسيوية الأخرى، ولا سيما الطائفة الكورية. وإذا كانت الأحزاب السياسية تتجنب ترويج برامج كره الأجانب ترويجاً صريحاً وعلنياً، فقد كشفت حوادث مستجدة عن تأصل ثقافة وعقلية التمييز، كما يتجلى في تدوين وتعليم تاريخ العلاقات مع الدول الآسيوية، لا سيما العلاقات مع الصين وكوريا، على شاكلة ما يأتي على ألسنة الزعماء السياسيين من خطابات وبيانات عامة.

جيم - أفريقيا

٤١- تتسم أفريقيا، باعتبارها أقدم قارة والثانية من حيث الحجم، وبحكم ما يميزها من تباينات جغرافية شاسعة، بتنوع أكبر في الهويات الإثنية والثقافية والعرقية. وتشترك البلدان الأفريقية تاريخياً في خصائص من التعاون والتناحر بين المجموعات، وتذكي هذه الخصائصَ حواجز السياسة والهوية التي أقيمت بفعل التصنيف العرقي خلال الحقبة الاستعمارية. وإذا كان تصور اختلاف الأجناس من حيث انقسام السكان إلى فئات منفصلة تماماً ينطبق على القليل من الدول عموماً،

فقـــد كانـــت العوامل الأخرى ذات الصلة، ألا وهي العرق والدين والثقافة، مطايا اجتماعية لا تقل خطورة للكثير من أعمال العنف وكره الأجانب.

٤٢- واجتاحت الصراعات العرقية دول الجنوب الأفريقي ودولا أخرى في شرق القارة وغربها تؤوي جموعاً غفيرة من المهاجـــرين. وأججـــت الانقسامات العرقية، الحقيقية منها والموهومة، التي استغلتها الحركات السياسية وحركات التمرد المسلحة، لهيب العنف الطائفي في العديد من البلدان، من رواندا والسودان شرقاً إلى نيجيريا وليبيريا غرباً.

٤٣- وكـــان العـــرق باعتباره عامل انفصام في العلاقات الاجتماعية سمة مميزة للحقبة الاستعمارية، وعند الاستقلال أصـــبح العرق والدين في بعض الدول التي مكثت فيها أقليات من المستوطنين ذريعة لإشعال فتيل النزاعات الطائفية. ففي جـــنوب أفريقـــيا وزمبابوي وكينيا وناميبيا وموزامبيق، ساهمت الانقسامات العرقية بقدر كبير في تغذية العنف وإهراق الدمـــاء؛ أما في غرب أفريقيا وشرقها، فقد ارتبط وجود الآسيويين الذين استقدمتهم الإدارات الاستعمارية، والتجار من أصـــل عربي بمسائل سياسية واجتماعية اقتصادية: ففي أوغندا، استغل العرق والإثنية في زمن الرئيس عيدي أمين لإذكاء مشاعر كره الأجانب ضد الطائفة الهندية المتوطنة في البلد.

٤٤- ولا يعـــود المســـتوى القياسي الذي بلغه العنف والدمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الصراع العرقي الذي كان يخشى أن يعصف بالبعض من الدول الأفريقية المعرضة للخطر وإنما إلى التناحر بين طوائف العرق الواحد، على غـــرار ما حدث عندما فتك الهوتو بمليون نفر من التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤. وآل الصراع بين الأفارقة "المستعربين" في شمـــال السودان وغيرهم من الأفارقة السود في جنوب البلد إلى سقوط مليونين من الضحايا وتشرد ٤ ملايين آخرين. وكـــذا تسببت الحرب في الكونغو، التي تجسدت في ظهور ما لا يحصى من النزعات الشعوبية والإقليمية وإلى بسط نفوذ أمـــراء الحـــرب، في تفشـــي العنـــف الطائفي الذي أودى بحياة ما يزيد عن ثلاثة ملايين فرد في الأعوام الخمسة الماضية وحدها[٣١].

٤٥- وقام بناء الدول القومية في بعض أرجاء أفريقيا على نمط تمثل في قيام الأحزاب السياسية، بعد وصولها إلى السلطة تحـــت لـــواء الوحدة، باستبعاد مجموعات إثنية أو محلية أو دينية داخل البلد الواحد. وحتى في ظروف الانتقال إلى أنظمة ديمقراطـــية، قامـــت الأحـــزاب التي اعتلت سدة الحكم باحتكار السلطة وتنظيم صفوفها على أسس عرقية، مما آل إلى الاستقطاب العرقي وإلى حدوث مواجهات عنيفة. وإذ تتبنى هذه الأحزاب علناً المبادئ الدولية المناهضة للتمييز التي تحظى بقبول جماعي، فإنها كثيراً ما تنكر واقع الأنشطة العنصرية والعرقية والمعادية للأجانب التي تجري في عقر دارها. وأعادت النخـــب السياسية في بلدان كثيرة كزامبيا وكوت ديفوار تعريف الهوية الوطنية قصد استبعاد الجماعات السياسية والإثنية المعاديـــة لهـــا. ووقعت كوت ديفوار، التي طالما اعتبرت مثالا للرخاء والاستقرار في أفريقيا، فجأة في وهدة الاضطراب والحـــرب الأهلـــية إذ اقـــترن تسييس الهوية الوطنية على أساس مفهوم "الإفوارية" الضيق والقائم على الاعتداد بالعرق باستراتيجيات سياسية من حبك بلدان أجنبية[٣٢].

٤٦- وفي ســـيراليون وليبيريا وبوروندي، أيضاً، حشدت النزاعات، التي رفعت راية التحرير، الهويات الإثنية والدينية والمحلـــية لشن حروب مآلها الدمار والتفكك الاجتماعي الشامل. والتحقت نيجيريا، التي تعد أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان، بركب التعبئة الإثنية والدينية والمحلية العالمي لتحقيق أغراض سياسية على المدى القصير: فمنذ عام ١٩٩٩، رأى الزعماء السياسيون من صالحهم تقويض الدعائم العلمانية للدولة وإعلان تطبيق الشريعة في ١٢ ولاية في شمال البلاد.

وخـــلال هذه الفترة، قُدر عدد القتلى الذين سقطوا جراء الاشتباكات التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين بما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ من المدنيين، بينما شُرد آلاف آخرون من ديارهم.

٤٧- ويتـــبين من ثم أن أفريقيا تواجه هي الأخرى، قدراً لا يستهان به من تحديات العنصرية والاعتداد بالعرق وكره الأجانب شأنها في ذلك شأن باقي أنحاء العالم.

دال - أمريكا الجنوبية

٤٨- ورثـــت أمـــريكا الجنوبية من جراء العبودية والاستعمار، على مر العصور، ثقافة متأصلة مبنية على الانقسامات العرقـــية/الإثنـــية الواسعة. ومهما كان تصور الإسبان والبرتغاليين لثقافة المنطقة اليوم كمجال سياسي يسوده الانسجام العرقي فقد شكلت العنصرية دعامة أيديولوجية قوية وراسخة لبناء الهوية الوطنية في معظم بلدان المنطقة. وكشف العقدان المنصرمان عن ضعف القارة إزاء قوى الكراهية والاستقطاب التي برزت في مناطق أخرى من العالم. وكانت مسائل العرق والإثنـــية التي أثارتها الفئات الاجتماعية الاقتصادية المحرومة أزراً لنشأة الحركات المنادية بتحقيق العدالة الاجتماعية ووزراً عليها في شتى أنحاء المنطقة[٣٣].

٤٩- وأثارت مجموعات مهمشة ضجة في دول مثل البرازيل تدّعي العمل بمعايير اجتماعية اعتماداً على سياسات عامة لا لـــون لهـــا، عـــندما طعنت في القوانين السارية على أنها أساطير تحجب حقائق العنصرية الدفينة التي تتجلى في انعدام الإنصـــاف والعدل. ويرتبط التمييز الاجتماعي والتمييز العنصري بداهة ارتباطا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وفي بلدان مـــثل بـــيرو وغواتيمالا وبوليفيا، أخذت مظاهر التمييز المتوارث ضد الجماعات الأصلية الأمريكية الهندية الكبيرة العدد والاســـتخفاف بهـــا وتهميشـــها تتحول إلى عوامل سياسية هامة تتجسد في برامج تدعو إلى اعتماد سياسات انتصاف، وتمكنـــت مـــن تعبئة وتلاحم فئات اجتماعية على اختلاف انتماءاتها العرقية/الإثنية. وكذا، تصاعدت في أنحاء أخرى من المنطقة أصوات من فئات شتى تطالب بتكافؤ الفرص أمام المجموعات العرقية/الإثنية[٣٤].

٥٠- ومـــن المهـــم تقييم الأسس الأيديولوجية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية لحركات التغيير القائمة على العرق والإثنية. وفي ضوء الاعتقاد السائد بأن أمريكا الجنوبية تمتاز بأنها تضم مزيجاً من الأعراق لا يضاهيه مزيج في أي بقعة من الأرض، لا بد لنا من فهم الفوارق بين أسطورة المجتمعات التي لا تعترف باللون والتحديات التي يفرضها إنشاء مؤسسات عادلة ونزيهة فهما أعمق.

٥١- وكـــان التـــناقض في تعاريف الدول لذاتها، خاصة في ما يتعلق بالتراث البرتغالي والإسباني الذي أنكر المكونات الأفريقية والأمريكية الهندية عموما، مصدر الكثير من أعمال العنف التي شهدتها المنطقة. فمن الواضح أن اعتبارات العرق والإثنـــية كانـــت وراء الصراعات المسلحة التي نشبت في كل من بيرو وغواتيمالا وبوليفيا، حتى وإن تداخلت في غمرة مســـائل أيديولوجـــية واقتصادية. بل إن ظهور أنصار حركة ثاباتا فجأة على الساحة في المكسيك يؤكد استمرار تلك الاعتبارات.

٥٢- إلا أن قـــوى التغيير تتدافع في معظم دول القارة. ففي البرازيل مثلا، يتجه الحوار وخطاب الجمهور نحو إدراج مســـألة العـــرق، الـــتي بـــات معترفا بها، في السياق الأوسع للسلطة السياسية والرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والسياســـات العامـــة القائمة على تكافؤ الفرص. وبدأ التخلي تدريجيا عن التصور التقليدي للدولة المثال التي لا تعترف

باللون والتي تسودها الديمقراطية المبنية على الانسجام العرقي لصالح السعي إلى إنشاء مجتمع ناضج قائم على العدل والتعددية.

٥٣- وتنعكس مسائل العرق والإثنية التي تعيشها المنطقة برمتها في البعض من دول البحر الكاريبي مثل غيانا وجمهورية ترينيداد وتوباغو. وشهدت دول هذه المنطقة تمازج الأجناس والأعراق نتيجة لتوافد السكان من قارات أخرى، كأفريقيا وآسيا وأوروبا. وهكذا أصبح المجتمع في كل من غيانا وترينيداد وتوباغو متعدد الأعراق والإثنيات. وبالفعل، تنعت غيانا نفسها اليوم بأرض الشعوب الستة. ولكن الحكومات التي تعاقبت منذ الاستقلال لا يبدو أنها تقر هذا الواقع أو تنشئ مؤسسات سياسية وتعتمد سياسات تعكس مصالح مجتمعاتها وحقائقها. وتسلك الأحزاب السياسية، كما في الدول الأخرى، سبل الانتهازية والإقصاء. وعمد القادة السياسيون والأحزاب السياسية إلى التحريض على الاستقطاب العرقي والإثني وتشجيعه في غيانا وترينيداد وتوباغو، بغية مفاقمة الصراعات بين الهندوس والبوذيين والمتحدرين من أصل أفريقي.

٥٤- وقد أشار رئيس غيانا مستنكراً إلى "التجارب المريرة التي مر بها البلد عندما كان العرق والدين وغير ذلك من المسائل تُستغل لتحقيق أغراض دنيئة"، ودعا "إلى الوحدة الوطنية" وإلى العمل سويا من أجل "تحقيق الوئام"[٣٥]. وفي بيان مشترك مع رئيس حكومة ترينيداد وتوباغو، أعرب الزعيمان عن عزمهما "استئصال شأفة العنصرية وجميع أشكال التمييز من البلدين"[٣٦].

هاء - الشرق الأوسط

٥٥- سعى القوميون في الشرق الأوسط إلى بناء أمة عربية واحدة تشترك في الثقافة والدين والتاريخ. ولكن رغم صياغة هذا المطلب فكرياً وسياسياً وخصوصاً من جانب دعاة البعث في الجمهورية العربية السورية وفي العراق، ما زالت المنطقة تعيش واقع الإقليمية وتآزر القبائل والعشائر. والإسلام كعامل توحيد مشفوع بحضور قديم وقوي للمسيحية. وتقوم الأحزاب السياسية في العديد من البلدان على أسس طائفية ودينية. ويشهد تاريخ لبنان الحديث، والحرب الأهلية التي دامت سنين طويلة، على العواقب الوخيمة الناجمة عن الاستقطاب العرقي والطائفي. أما في مصر، فتعبر حالة المسيحيين الأقباط عن واقع التوترات الدينية والطائفية والأحقاد والممارسات القائمة على التمييز[٣٧].

٥٦- ويمثل انقسام الإسرائيليين والفلسطينيين على أسس سياسية وعرقية ودينية النتيجة الرئيسية لنزاع الشرق الأوسط. ومن ثم، تشكل مسائل العنصرية والاعتداد بالعرق وكره الأجانب أبعادا أساسية للنزاع، بل إنها بالفعل من مظاهره. وتتسم دوامة العنف المفرط التي آلت إليها ديناميات الاحتلال، المتمثلة في أعمال مقاومة عنيفة يعقبها انتقام عسكري، بتكلفتها الباهظة التي يتحملها المدنيون من الطرفين (وبوجه التحديد الوضع الاقتصادي والاجتماعي اليائس الذي يعيشه المدنيون الفلسطينيون وانعدام الأمن لدى المدنيين الإسرائيليين)، علاوة على ما تغذيه من مشاعر الحقد والضغينة العرقية العميقة. واستندت البرامج السياسية والممارسات القائمة على التمييز إلى الأسس ذاتها. ويؤثر النزاع أيضا بقدر بالغ على تصاعد كره الإسلام ومعاداة السامية في باقي أرجاء العالم.

٥٧- وعلى صعد أخرى، سقطت بعض دول الشرق الأوسط ومناطقه في بؤر نزاعات تقوم على أسس العرق والإثنية والدين، منها الحقيقية ومنها الموهومة. وتضم أغلب هذه الدول أقليات عرقية ودينية هامة تتعرض للإقصاء والاضطهاد. وفي الواقع، تعرف بلدان مثل لبنان والعراق والجمهورية العربية السورية بأنها "دول الأقليات". بينما يشار إلى بلدان أخرى

مـــثل الأردن بالدولة ذات الشعبين، إذ تضم أردنيين وسكانا من أصل فلسطيني. أما الدول الأكبر، من مصر وجمهورية إيران الإسلامية إلى تركيا، فتضم أقليات عرقية ودينية تتحمل آثار التمييز الطائفي أو التمييز المؤيد من الدولة. وحتى دول الخلـــيج ذاتهـــا، التي كانت حتى ماض قريب تتسم بتجانس تركيبتها السكانية في عصر النفط، باتت اليوم تواجه مسائل الاعتداد بالعرق والاستبعاد الناجمة عن توافد أعداد غفيرة من العمال الأجانب على البلد.

واو – أمريكا الشمالية

٥٨- إن منطقة أمريكا الشمالية، المكونة من دولتين متقدمتين هما الولايات المتحدة وكندا، منطقة انصهرت فيها قوى الاســـتمرار والتغـــيير التاريخـــية والحديثة لإنشاء ديناميات متناقضة، تمثلت في إحراز تقدم كبير في ما يتعلق بإقرار تكافؤ الفـــرص، اقترن باستمرار التباينات وبقايا العنصرية وكره الأجانب. واجتمعت في هاتين الدولتين المتقدمتين صناعيا فئات عرقية وإثنية وثقافية شتى قدمت من جميع أصقاع العالم عن طريق العمل القسري أو الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

٥٩- واســـتجابت الدولتان لمطالب الأقليات العرقية باعتماد تدابير ترمي إلى التصدي لمسائل العنصرية وكره الأجانب وتعزيـــز ســـيادة القـــانون بما يكفل زوال العوائق التي حالت دون تكافؤ الفرص أمام الأقليات والفئات المحرومة. إلا أن الآليات المتوخاة لتحقيق الأهداف تختلف في بعض الجوانب، من ذلك أن الولايات المتحدة ظلت متشبثة بأفكار الانصهار العرقي المثالية بينما طبقت كندا مفهوم تعدد الثقافات على صعيد المجتمع والهياكل الحكومية والقوانين.

٦٠- واقترنـــت نشأة الولايات المتحدة كدولة قائمة بذاتها في البداية بما سماه غونار ميردال "المعضلة الأمريكية"، التي تمثلـــت في التناقض بين مُثل الأمة القائمة على قيم الحرية وتكافؤ الفرص، من جهة، وحقائق الإقصاء وانعدام المساواة بين الأجـــناس، مـــن جهة أخرى. فحتى بعد إنهاء الرق وإعلان المساواة قانونا، حُرم الأمريكيون الأفارقة من حق التصويت. وتتضـــارب الآراء بشـــأن مـــدى تغيير الولايات المتحدة طريقة معالجتها لمعضلات العرق والإثنية ومفاهيم الديمقراطية. وأشـــارت الدراسة التي أجرتها اللجنة المعنية بوضع الأمريكيين السود إلى أن: "وضع الأمريكيين السود اليوم يمكن تشبيهه بالكأس نصف الملأى – على أساس التقدم المحرز منذ عام ١٩٣٩ – أو نصف الفارغة – بالنظر إلى التباينات المستمرة بين البيض والسود منذ بداية السبعينات"[٣٨]. وتستشهد الدراسات التي توخت النهج الإيجابي بإحصاءات من قبيل تغير نسبة السوداوات العاملات في المنازل، إذ تراجعت من ٦٠ في المائة عام ١٩٤٠ إلى ٢,٢ في المائة عام ١٩٩٩، وأصبح ٦٠ في المائة منهن يشغلن وظائف غير يدوية. أما في الجانب السلبي، فيشير الباحثون ومحللو السياسات إلى استمرار مشاكل العرق والاستبعاد.

٦١- وفي هذا السياق، ثمة عدد من المشاكل الأخرى المتعلقة بالعنصرية والاعتداد بالعرق وما يتصل بذلك من تعصب. فعـــلى صعيد السياسات، تراجعت العهود المقطوعة بتقويم الأخطاء الهيكلية والاجتماعية نتيجة "الارتكاسات" التي تسبب فيها بعض السياسيين الذين "يلعبون ورقة العرق" والحركات الشعبية القائمة على أيديولوجيات الكراهية والعنصرية. وقُدر عدد المجموعات المتطرفة مثل "كو كلاكس كلان" والمجموعات النازية الجديدة والميليشات الشعبية في نهاية التسعينات بما لا يقـــل عـــن ٥٤٠ مجموعة. أضف إلى ذلك الحالة التي أعقبت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، والتي أضرمت حماس بعض المجموعات القائمة على الكراهية وزادت من حدة العنف، خاصة ضد أفراد بعينهم وجماعات محددة من المسلمين والعرب والآسيويين.

٦٢- ويُعتقد أن حالة كندا تعكس الوضع السائد في الولايات المتحدة، لكن بدرجة أقل بكثير، ولعلها تعزى إلى التمازج بين عدد أصغر من المجموعات الإثنية والعرقية والاجتماعية المختلفة. وقد تعرض الكنديون من السكان الأصليين والكنديون الأفارقة إلى العنصرية والاضطهاد، وما زالوا يشكلون فئة محرومة، ترتفع في صفوفها معدلات الفقر والجريمة[٣٩]. ورغم أن كندا لم تشهد تاريخ الرق الذي شهدته الولايات المتحدة ولا التدفق الهجري الواسع النطاق لشعوب مختلفة، ما زال مستوى الاستقطاب العرقي والإثني حساساً وفعلياً. ومع ذلك، فقد برزت مسائل العنصرية والاعتداد بالعرق على الساحة الاجتماعية السياسية في كندا بطريقة لا تقل تحدياً وتقتضي سلوك نهج مبتكرة ومتنوعة لمعالجة المشاكل. ويقدم المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحالية تقريراً عن زيارته لكندا (E/CN.4/2004/18/Add.2).

١- عودة السياسة المتطرفة والقومية العرقية وكره الأجانب

٦٣- لطالما كان دعاة الكراهية الذين أنذروا بأحداث مرعبة جزءا من المشهد السياسي الأمريكي. وقد أصبحت جمعية "فرسان كو كلاكس كلان"، التي نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أكثر التنظيمات عنصرية وفتكاً على الإطلاق. وتتفاخر الجمعية، التي أعلنت نفسها "أمريكية مائة في المائة، ومسيحية مائة في المائة، وبروتستانتية مائة في المائة"، بعدد أعضائها الذي بلغ عام ١٩٢١ قرابة ١,٢ مليون عضو وناهز، في أوجها، ٦ ملايين عضو. وقد حلت محلها مجموعات تفرعت عنها كالفرق المتحدة الأمريكية (United Klans of America)، والإمبراطورية الخفية (The Invisible Empire)، وفرسان كو كلاكس كلان (Knights of the Ku Klux Klan)[٤٠].

٦٤- وساعد دافيد ديوك أحد أشهر زعماء هذه الحركة على تحسين سمعتها. إذ دعا، من خلال المنظمة التي أنشأها، والمسماة الجمعية الوطنية من أجل النهوض بالبيض، إلى إعادة توطين الأقليات في مناطق جغرافية محددة. بل إنه ذهب إلى حد ربط نظريته العنصرية الوطنية بقضايا عالمية، معتبرا الاتحاد الروسي من أهم حلفائه والسبيل لبقاء الجنس الأبيض. وأعيد تنظيم الحركة، التي سميت المنظمة الوطنية للحقوق الأوروبية الأمريكية، وأصبحت تضم ٢٤ فرعا في ١٧ ولاية، ولها مواقع على شبكة الإنترنت.

٦٥- وتطول قائمة المنظمات المتطرفة التي تروج الحقد العرقي والإثني وكره الأجانب. ومن بين أخطر هذه المجموعات وأحسنها تنظيما مجموعة التحالف الوطني، التي تعمل على ترويج أفكار نازية جديدة عن طريق موسيقى الروك المشحونة بالكراهية وتوزيع منشورات وأشرطة ومجلات؛ وحركة الهوية المسيحية، التي تتبنى برنامجا قائما على العنصرية ومعاداة السامية؛ وجماعة النذير قبل فوات الأوان (Eleventh Hour Remnant Messenger)، التي تروج نشر رسالة دينية من خلال المراسلات المكثفة؛ وكنيسة الخالق العالمية (World Church of the Creator)، التي تركز على تجنيد طلاب المدارس الثانوية؛ والحركة الاشتراكية القومية، التي تقوم بنشر صحيفة عنصرية توزع منها ٠٠٠ ١٠٠ نسخة.

٦٦- ويعاضد هذه المنظمات الكبيرة عدد غفير من المجموعات الصغيرة التي تشارك في بث الحقد وكره الأجانب والتعصب عن طريق الموسيقى والكتب المصورة والمسيرات والتجمعات والمنشورات والتجنيد النشط والإنترنت وغير ذلك من الأساليب الإبداعية. ولا تكتفي كل هذه المجموعات باستخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة، بل تعمد أيضا إلى استغلال قيم ديمقراطية مثل حرية التعبير كأساليب ووسائل لنشر برامجها القائمة على الحقد والعنصرية وكره الأجانب.

٢- العنصرية والاعتداد بالعرق وكره الأجانب في الخطاب العام

٦٧- قام الخبراء والباحثون وصانعو السياسات بالتوثيق والمناقشة بشكل مستفيض في مسائل الكراهية والتعصب اللذين يستهدفان مختلف الأقليات العرقية والإثنية في الولايات المتحدة وفي كندا. وفي المراحل الأولى من تاريخ كل من البلدين كانت القوانين واللوائح تجيز أعمال التمييز وسياسات الاستبعاد. وأقرت القوانين المعروفة بقوانين جيم كراو في الولايات المتحدة تطبيق الفصل العنصري، وسعت إلى الحد من حقوق الأمريكيين الأفارقة استنادا إلى قرار المحكمة العليا القائم على "الفصل والمساواة في آن معا"[٤١]. وعندما منح التنقيح الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة "الأمريكيين الأفارقة مركز المواطنة، لم يُعتبر السكان الهنود الأمريكيون مواطنين"[٤٢]. ومهد حكم المحكمة العليا بأن قبائل الهنود كانت في حالة "تلمذة" (حالة الطفل القاصر الخاضع للوصاية) لاعتبار الهنود قُصرا في عهدة الدولة لا مواطنين بالمعنى الكامل. وبناء عليه، فهم محرومون من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. وكذا، يعزو فرانك هـ. وو الأسطورة القائمة على اعتبار الآسيوي غريبا دائما يستحيل إدماجه إلى قانون استبعاد الصينيين (١٨٨٢) الذي كان يرمي إلى منع المهاجرين الآسيويين من الحصول على المواطنة[٤٣].

٦٨- وساهمت حركة الدفاع عن الحقوق المدنية في تغيير الوضع بإزالة الحواجز التشريعية التي كانت تعوق تكافؤ الفرص والعدالة في ظل القانون. وتحسن وصول الأقليات إلى التعليم والوظائف العامة والفرص الاقتصادية. وتجاوزت معدلات إنهاء الأمريكيين الأفارقة للتعليم الثانوي في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ المعدل الوطني حيث بلغت ٨٥ في المائة، وأصبحت تضاهي معدلات إنهاء البيض للدراسة الثانوية[٤٤]. وظهرت طبقة وسطى من الأقليات لا يستهان بها، كما يتجلى في الزيادة الملحوظة في عدد السود واللاتينيين والآسيويين والمتحدرين من جزر المحيط الهادئ المسجلين في التعليم العالي، وما صاحب ذلك من تحسن في حالتهم الاقتصادية.

٦٩- غير أن النتائج الإيجابية التي تحققت في التصدي لتحديات العرق والإثنية وتكافؤ الفرص تتعرض أيضا لتأثير اتجاهات سلبية تهدد بمحو إنجازات استغرق تحقيقها عقودا كاملة[٤٥]. واتخذت الهجمات التي شنها نشطاء التيارات الهامشية والرئيسية على السواء شكلا مزدوجا تمثل في تدمير المبادئ والأفكار والرؤى القائمة على العدل والإنصاف من جهة وإدخال أساليب تغيير أو عكس مبنية على التقسيم والكره بل على العنف أحيانا.

٧٠- وامتدت الإحن العرقية والإثنية تجاه السود والسكان الأصليين الأمريكيين لتشمل المجموعات الإثنية غير الأنغلوسكسونية من شتى أنحاء أوروبا. حتى أن بنجامين فرانكلين، في تعبيره عن تبلور مفهوم الدولة الوحيدة الثقافة في عصره، قد ميز بين الجماعات الإثنية البيض عندما خشي من تحول بنسلفينيا إلى "مستعمرة من الأغراب الذين سيزداد عددهم قريبا بحيث يسبغون علينا الطابع الجرماني بدلا من أن نفرض عليهم الهوية الأنغلوسكسونية". وكانت أعمال العداء التي تعرضت لها الأقليات المتحدرة من جنوب أوروبا ووسطها نابعة من المخاوف التي تثيرها فكرة إدماج ثقافات مختلفة. واتهمت الحركات التأصيلية المعادية للكاثوليك الأيرلنديين "البابا بالتآمر للهيمنة على الغرب الأمريكي بإرسال جموع من المستوطنين الكاثوليك إلى المنطقة"[٤٦].

٧١- وكانت الغاية من الحد من هجرة الكاثوليك واليهود وغيرهم من الأقليات تكمن في "الحفاظ على هيمنة البروتستانت الأنغلوسكسون البيض على البلد، باعتماد نظام الحصص في منح تأشيرات الدخول على أساس نسبة تمثيل كل مجموعة في البلد في نهاية القرن"[٤٧]. وبمرور الزمن، استعيض عن هذا التقليد بإعادة تعريف السياسة الأمريكية تعريفا

يراعي تنوع الثقافات والتعددية والإدماج. بيد أن القوميين العرقيين وأنصار نظريات الأجناس والباحثين المتشبهين بالمثقفين قد عملوا على إشعال فتيل معركة طويلة الأمد لمحو المكاسب الجماعية. فقد دعموا فكرة أن الولايات تعرض نفسها لخطر شديد عندما تفتح حدودها للمزيد من التنوع والتعددية.

٧٢- ولم يتجل "الرد المناوئ" لتعدد الثقافات في أمريكا في النقاشات والتشريعات التي رامت وضع حد للتغيير فحسب بل برز أيضا في تصاعد العنف القائم على الكراهية وانتشار المنظمات القائمة على العرق وكره الأجانب. ويتجلى مدى تأثير الأفكار السلبية في الزيادة المذهلة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات بغرض نشر المعتقدات. واستخدم دعاة الحقد وكره الأجانب والفصل من أفراد ومجموعات ومؤسسات شبكة الإنترنت استخداما فعالا، باعتبارها سلاحا أساسيا في صراع الأفكار. وهكذا، "كان هناك في عام ١٩٩٥ موقع إلكتروني واحد مرتبط بترويج تفوق العرق الأبيض... وبحلول عام ١٩٩٩، وصل عدد تلك المواقع إلى ٠٠٠ ١٨ موقعا مرتبطا بترويج تفوق العرق الأبيض عن طريق جماعات وأفراد يتبنون شتى الخطابات العنصرية وغيرها من الخطابات المشحونة بالحقد"[٤٨].

٧٣- إنّ تصاعد الخطابات العرقية/الإثنية، فضلا عن الاستقطاب وانتشار العنف الذي تمارسه مجموعات شبه عسكرية ليبين عن ضرورة الإقرار بالحقائق والتصدي للمشاكل.

ثانياً- التوصيات

ألف - الاعتراف والوعي

٧٤- ينبغي الاعتراف بحقائق العنصرية والاعتداد بالعرق وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كما تتجلى حاليا، باعتبار ما تشكله من أخطار جسيمة تتهدد السلم والأمن والتنمية البشرية. وتؤكد الفقرة ١١٥ من برنامج عمل ديربان، "على الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه السياسيون والأحزاب السياسية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتشجع الأحزاب السياسية على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز المساواة والتضامن وعدم التمييز في المجتمع، وذلك باعتماد أمور منها مدونات قواعد السلوك الطوعية التي تشمل التدابير التأديبية الداخلية التي تتخذ في حال انتهاك تلك المدونات، كيما يمتنع الأعضاء فيها عن الإدلاء بالبيانات العامة أو عن التصرفات التي تشجع أو تحرض على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، ويتعين أن تكون هذه الفقرة حجر الزاوية في جميع البرامج السياسية التي تعتمدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

باء - إنشاء مؤسسات واعتماد إجراءات للرصد والإبلاغ والتوثيق ومعالجة المعلومات

٧٥- إن الإعلام وجمع البيانات وتوثيق الحوادث والحركات ومواد الدعاية أمور ضرورية للتصدي للمشاكل الطارئة وتفادي حدوث الكوارث الطويلة الأمد. وكما أن الحاجة إلى نظم الإنذار المبكر في ما يتعلق بالكوارث المرتبطة بالأحوال الجوية باتت راسخة، لا بد أيضا من إقرار نظام رصد وقائي للكشف عن النزاعات العرقية والإثنية والدينية التي تنذر باحتمال الانفجار. وباستطاعة نظم الإنذار المبكر التي ترصد تطورات العنف الطائفي الكشف عن التغيرات من خلال تسجيل الحوادث العنصرية أو انتشار المؤلفات المحرضة على الحقد أو تعبئة الحشود لأغراض الحرب.

٧٦- وينبغي أن تتولى المؤسسات المستقلة والمتكاملة والمتعاونة في ما بينها كالمكاتب الإحصائية والجامعات والمدارس والجماعات المحلية والهيئات القانونية والمنظمات الدولية ومراكز البحث جمع ومعالجة المعلومات بخصوص حالات العنف والتمييز وانتهاكات حقوق الأفراد والجماعات. ويجب أن تقوم المنظمات برصد المعلومات ومعالجتها وتعميمها على هيئات رسم السياسات وعلى عامة الناس، وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى الصعيد الدولي. والكل يدرك اليوم أن عمليات التقتيل والإبادة الجماعية التي أمكن حدوثها في رواندا والبلقان وغيرها من المناطق كان بالإمكان تفاديها لو أنذر الرأي العالمي بها عن طريق نظم جمع المعلومات وتعميمها. ولا بد من إضفاء طابع مؤسسي على تدابير الوقاية الرئيسية المتمثلة في اعتماد مبادئ ومعايير عالمية، ورصد التطورات، وتسجيل الحالات والوقائع والاتجاهات، وجمع المعلومات ومعالجتها وتعميمها على جميع من يهمهم الأمر.

جيم - وضع استراتيجية فكرية وأخلاقية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٧٧- يتطلب القضاء على العنصرية تخطي الاستراتيجيات السياسية والقانونية الأساسية. فالعنصرية ظاهرة مستفحلة تخفي تجلياتُها ومظاهرُها أسبابَها العميقة المتأصلة، وما خفي منها أعظم مما بدا. وتمتد جذور العنصرية في المعتقدات والقيم والتقاليد والتصورات والأحاسيس الفردية والجماعية، أي بعبارة أخرى في الثقافة أجمع. وثقافة التمييز لا تنشأ من عدم، فهي بنيان قديم ومعقد شيّد عبَر الزمان والمكان، وقام على أسس فكرية و"علمية"، وتدعّم عن طريق عمليات التعليم وتكوين الصورة والهوية. ومن ثم تقتضي مكافحته سبر أغواره وفك أجزائه وفهم عملياته وآلياته ولغته المنطوقة وغير المنطوقة. واعتماد استراتيجية في هذا الصدد أمر لا يحتمل التأجيل نظراً لمرونة مقاومة العنصرية وتمكنّها من وقائع الحياة اليومية، وللتصورات والأفكار السلبية المتأصلة لدى بعض الجماعات في دول اعتمدت بالفعل استراتيجيات سياسية وقانونية متطورة لمكافحة رواسب التحامل القائم على العرق.

دال - تشجيع التيقظ السياسي الديمقراطي إزاء تطبيع خطة اليمين المتطرف القائمة على العنصرية وكره الأجانب

٧٨- يمكن تفسير تصاعد العنصرية وكره الأجانب في عدة قارات ودول بقدرة أحزاب اليمين المتطرف على بناء المخطط السياسي الوطني على أساس أفكار وسياسات قومية وعنصرية ومعادية للأجانب بحجة حماية العمالة الوطنية ومكافحة الهجرة. وتقوم أحزاب سياسية كثيرة، بغية الفوز بالانتخابات، بترويج برامج سياسية قائمة على هذه الأفكار والسياسات. والتعمق في دراسة النقاشات السياسية في عدة دول، ولا سيما في أوروبا، يبين بما لا يترك مجالا للشك تغلغل برامج اليمين المتطرف القائمة على كره الأجانب والتمييز تغلغلا مستمرا وقويا في خطط الأحزاب الديمقراطية التقليدية، اليمينية منها واليسارية. ويكشف الجو السائد منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عن عمق تأثير هذه الأحزاب، نظرا لما يضفيه جهابذة المفكرين والمؤلفين من شرعية على هذه البرامج في مؤلفاتهم وخطاباتهم. فنظرية "صدام الحضارات" المحتوم تشق طريقها بروية وثبات لتصبح مرجعا أيديولوجيا يحتكم إليه الزعماء السياسيون.

Notes

[1] Neil MacMaster, *Racism in Europe 1870-2000*, Review, What you need to know about web site, www.About.com.

[2] Ibid.

[3] Josephine Ocloo, "Racism in Europe: A Rising Tide", *Social Work in Europe*, Vol. 8, No. 2, pp. 45-49.

[4] Herbert Kitschelt and Anthony J. McGann, *The Radical Right in Western Europe: A Comparative Analysis* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1995), p. 3.

[5] heodore H. Von Laue, *The World Revolution of Westernization: The Twentieth Century in Global Perspective* (New York, Oxford: Oxford University Press, 1987), p. 342.

[6] Jeffrey Cole, *The New Racism in Europe* (Cambridge, U.D.: Cambridge University Press, 2001).

[7] Anup Shah, "Racism in Europe", Global Issues website, www.globalissues.org, 10 May 2002.

[8] Neil MacMaster, op. cit.

[9] Josephine Ocloo, op. cit., p. 39.

[10] Peter Fysh and Jim Wolfreys, *The Politics of Racism in France* (New York: St. Martin's Press, 1998), 48; pp. 141-142.

[11] Ibid.

[12] Marlise Simons, "The Mideast in Marseille: Violence Shakes a City", *The New York Times*, 8 April 2002.

[13] Lester and Sally Entin, op. cit, pp. 158-160.

[14] Warren Hoge, "British Life Is Fractured Along Racial Lines, a Study Finds", *The New York Times*, 12 December 2001.

[15] Warren Hoge, "Britain's Nonwhites Feel Un-British, Report Says", *The New York Times*, 4 April 2002.

[16] Lester and Sally Entin, op. cit., pp. 81-89.

[17] Peter Finn, "A Turn From Tolerance: An Immigrant Movement in Europe Reflects Post-September 11 View on Muslims", *The Washington Post*, 29 March 2002.

[18] Ibid.

[19] Helle Dale, "Denmark's immigration crackdown: Copenhagen no longer a Mecca", *The Washington Times*, 31 July 2002.

[20] Steven Erlanger, "Europe's Identity Crisis", *The Washington Post*, 5 May 2002.

[21] Helle Dale, op. cit.

[22] Jeroen Visser, *Year in Perspective: The State of Racism and the Fight Against Racism, Netherlands 2000* (Rotterdam: The Netherlands Dutch Bureau Against Discrimination, 2001).

[23] Lester and Sally Entin, op. cit., pp. 135-138.

[24] "Swiss Sign Pact to Curb the Rise of Political Asylum Requests", *The New York Times*, 19 January 2003.

[25] "African Students' Harsh Lesson: Racism Is Astir in Russia", *Moscow Journal*, 18 December 2003, www.pipeline.com, 13 January 2003.

[26] Suhas Chakma, "WCAR: Looking Beyond Apartheid", Asian Indigenous & Tribal Peoples Network web site, January 2001, www.aitpn.org.

[27] "Global Caste Discrimination", Human Rights Watch World Report 2001: India, 29 August 2001, www.hrw.org.

[28] The issues of race and xenophobia as applied to India have been challenged by governmental authorities on the grounds that claimed (a) caste is not race, (b) caste is based on internal conditions, and (c) time should be allowed to resolve the problem. The CERD has, however, explicitly replied: "The Committee states that the term 'descent' mentioned in article 1 of the Convention does not solely refer to race. The Committee affirms that the situation of scheduled castes and scheduled tribes falls within the scope of the Convention." International bodies such as the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and the International Labour Organization (ILO) also have identified caste as the basis for human rights violation.

Advocacy groups, policy analysts and civic organizations have broadened the concept of racism and xenophobia to incorporate all acts of exclusion and discrimination that might be based on narrow cultural, religious and regional traditions or interpretations. The argument that such issues as caste must be considered internal matters and given generations to change is also deemed unacceptable on the basis of accepted international principles. Gross violations of human rights abuses against caste groups such as the burning of individuals or killing of caste members because of alleged cultural violations are no longer matters of apology and internal law and order, but rather serious human rights violations to be judged by the sovereignty of the human community and not just State or local authorities. Human rights groups and advocacy organizations have always been part of the universal quest for justice and equal opportunity.

[29] John Lancaster, "India's New Politics of Preference: Upper Castes Seek Inclusion in Quota System to Offset Lost Privileges", *The Washington Post*, 14 July 2003.

[30] "Nationalism/Racism in East Asia", www.geocities.com.

[31] Koen Vlassenroot, "Citizenship, Identity Formation and Conflict in South Kivu: the Case of the Banya Mulenge", *Review of African Political Economy*, 29 (93/94), September/December 2002.

[32] Emily Wax, "Ivorian Confront an Identity Crisis", *The Washington Post*, 21 February 2003.

[33] Scott Wilson, "Andean Leaders Under Siege: Popular Discontent Threatens Fragile Democracies", *The Washington Post;* Anson Musselman, "The Subtle Racism of Latin America", UCLA International Institute, www.isop.ucla, 2 June 2003.

[34] Caribbean Amerindian Center Link (CAC), "The Amerindians of Venezuela", 20 May 2003, p. 5, www.kacike.org.

[35] Desiree Jodah, "This Is Time for Healing", *Staebrock News*, 11 September 1999, web site, Guyana: Land of Six Peoples.

[36] Sahha Mohammed, "Guyana Trinidad in Race Talk", INDOlink Fiji Discussion Forum, 7 July 2002, www.indolink.com.

[37] Bernard Lewis, *The Multiple Identities of the Middle East* (New York: Schocken Books, 1998).

[38] National Research Council, ed. Gerald David Jaynes and Robin M. Williams, Jr., eds. *A Common Destiny: Blacks and American Society* (Washington, D.C.: National Academy Press, 1989).

[39] "Structural Racism Pushing Canada's Indigenous to the edge: Chief says social, political and cultural extinction loom", *Indian Country Today*, 8 October 2001, www.indiancountry.com. "Racism in Canada: UW historian's new book deals with racism in Canada", University of Waterloo News Bureau, 16 April 1998, www.adm.uwaterloo.ca. "The History of Racism in Canada: Canada and the Holocaust-Connections; Hate-motivated Violence in Canada; etc.", www.hopesite.ca.

[40] Susan S. Lang, *Extremist Groups in America* (New York, London: Franklin Watts, 1990), pp. 42-52.

[41] "'Jim Crow' Laws", Created by Martin Luther King, Jr., National Historic Site Interpretive Staff, 5 January 1998, www.nps.gov.

[42] Paula D. McClain and Joseph Stewart, Jr., *Can we all get along? Racial and Ethnic Minorities in American Politics*, 2nd Ed. (Boulder, Colorado: Westview Press 1998), pp. 14-15.

[43] Frank H. Wu, *Yellow: Race in America Beyond Black and White* (New York: Basic Books, 2002).

[44] Richard J. Payne, *Getting Beyond Race: The Changing American Culture* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1998), pp. 17-21.

[45] "Hispanic dropouts increase 50% in '90s", Associated Press, *The Washington Times*, 11 October 2002. Jerry Seper, "Racial bias spurs many hate crimes", *The Washington Times*, 20 November 2001.

[46] Leonard Dinnerstein, et al, *Natives and Strangers: Ethnic Groups and the Building of America* (NewYork: Oxford University Press, 1979), p. 114.

[47] Ibid.

[48] Carol M. Swain, *The New White Nationalism in America: Its Challenge to Integration* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2002), p. 30.

- - - - -